الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية ضمانات القروض المبرمة
بين الجمهورية التونسية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 03 و06 جوان 2016
المتعلق بمنح ضمان الحكومة الأمريكية لإصدار الجمهورية التونسية
قرضا رقاعيا بالسوق المالية العالمية

(40 / 2016)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 17 / 06 / 2016
الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية الضمان.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 30 / 06 / 2016

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

نائب الرئيس: طارق فتيتي

مقرر اللجنة : شكيب بانـي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: المنجي الرحوي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 30 جوان 2016
جلسة اللجنة :30 جوان 2016 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين مع اعتراض عضوين **تاريخ انتهاء الأشغال:** 30 جوان 2016 **رئيس اللجنة** : إياد الدهماني **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

تم بتاريخ 3 و6 جوان 2016 إبرام اتفاقية ضمانات قروض بين الجمهورية التونسية والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بمنح ضمان الحكومة الأمريكية لإصدار الجمهورية التونسية قرضا رقاعيا بمبلغ 500 مليون دولار بالسوق المالية العالمية، وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- **مدّة السداد:** 5 سنوات،
- **نسبة الفائدة:** نسبة الفائدة المطبقة على رقاع الخزينة الأمريكية لمدّة 5 سنوات (حاليا 1.39%) مع هامش،
- **نوعية الضمان:** ضمان 100% للأصل والفوائد،
- **آخر أجل للإنجاز:** 30 يوم من تاريخ دخول الاتفاقية حيّز النفاذ.

يمكّن هذا الضمان من الاستفادة من شروط تفاضلية أقلّ تكلفة من الشروط المطبقة على الإصدارات السيادية التونسية بالسوق المالية العالمية، حيث تقدّر نسبة الفائدة لإصدار بالدولار الأمريكي على 5 سنوات بين 6.5% و7% أي بهامش يتراوح بين 510 و560 نقطة مائوية.

وعلى غرار بقية عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز عملية الإصدار بالسوق المالية الأمريكية وذلك في إطار الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

وباعتبار أنّ منح هذه الضمانات يدخل في إطار برامج مساندة الميزانية فقد تم في الاتفاقية إدراج مصفوفة إصلاحات تهم خاصة مناخ الأعمال والاستثمار وإصلاح القطاع البنكي والجباية والديوانة.

ثانيا . أعمال اللجنة:

استمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم السبت 11 جوان 2016 إلى السيدين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي حول اعتزام الوزارة تكليف البنك المركزي التونسي بإصدار قرض رقاعي على السوق المالية العالمية بضمان الحكومة الأمريكية ومبلغ 500 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

وقد تم عقد هذه الجلسة على ضوء مراسلة وزارة المالية للجنة المالية والتخطيط والتنمية عملاً بأحكام الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، الذي ينص على أنه لوزير المالية أن يفوض للبنك المركزي إصدار قروض رقاعية على الأسواق المالية العالمية باسم الدولة ولحسابها بعد أخذ رأي اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس نواب الشعب.

وفي مستهل الجلسة أوضح وزير المالية أن هذا القرض يندرج ضمن المبلغ الجملي الذي تم رصده لموارد الاقتراض بالنسبة لسنة 2016 بـ (6594 م. د) والذي تم الترخيص فيه من قبل مجلس نواب الشعب بمقتضى قانون المالية لسنة 2016.

كما أضاف أن هذا القرض يمثل أوّل خروج على السوق المالية العالمية خلال هذه السنة علما وأنّ الضمان الأمريكي سيعفي تونس من دفع تكلفة المخاطر أي أن نسبة الفائدة ستشمل تكلفة الدخول إلى السوق فقط وهو ما لا يتجاوز 2 % عوضا عن 5 أو 6 %.

ومن جهة أخرى أفاد محافظ البنك المركزي أنّه طبقا للفصل 31 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، قامت الحكومة بالتشاور مع البنك المركزي بخصوص مشاريع الاقتراض الخارجي.

وفي هذا السياق بيّن أن البنك المركزي تم منحه الصبغة الفنية والتقنية ولديه تصريح للقيام بهذه العملية بعد عرضها على مجلس الإدارة، الذي رأى أن الظرف ملائم للخروج على الأسواق المالية العالمية في ظلّ الضمان الأمريكي.

هذا ونبّه محافظ البنك المركزي إلى وجود عامل يمكن أن يؤثر في الأسواق المالية وفي نسب الفائدة وهو الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتمحورت تساؤلات النواب حول المسائل التالية:

- سقف سعر الفائدة الذي لا يمكن تجاوزه،
- دور البنك المركزي في المحافظة على استقرار الدينار التونسي.
- الحلول الكفيلة بتجاوز الوضعية الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمرّ بها البلاد،
- حجم المديونية حاليا ومدى تأثرها بهذا القرض،
- أسباب تفاقم عجز ميزان الدفوعات وتراجع مخزون العملة الصعبة،
- وضعية الاقتراض الداخلي،
- طلب توضيحات حول الانزلاق التاريخي الذي شهده الدينار التونسي،

وفي ردّه، أوضح وزير المالية أن موارد الاقتراض المرصودة بقانون المالية لسنة 2016 تقدّر 6594 م.د، ويمثل هذا القرض جزءا منها، كما أنّ معدّل الاقتراض الداخلي يساوي 250 م.د في الشهر وتم العمل على تعبئة أكثر ما يمكن من موارد الاقتراض الداخلي لتجنب الاقتراض الخارجي.

وأكّد من جهة أخرى أن الوزارة تقوم بمجهودات كبيرة للخروج على الأسواق المالية العالمية بأقل كلفة ممكنة وخاصة دون تحمل التكلفة المرتبطة بمخاطر الاقتصاد التونسي.

واعتبر أنّ تكلفة هذا القرض مناسبة جدا في ظل وجود الضمان الأمريكي الذي سيجنب تونس تغطية المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية. وفي حالة عدم وجود الضمان الأمريكي، فإن المقترض يقيم المخاطر وتصوّره الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في تونس مع التركيز على نسبة النمو. وفي هذا الإطار وضّح بأنه توجد مراجع عالمية من قبل مؤسسات مختصة في ذلك حيث تضاف نسبة 5 % إلى سعر الدخول.

كما أنّ هذا القرض يمثل فرصة لتعزيز رصيدنا من العملة الصعبة بما يقارب 10 أيام من الاستيراد علماً وأن الرصيد الحالي يقارب 12 **م.د** أي ما يغطي 109 يوم استيراد وقد كان يغطى 127 يوم.

وحول تدهور الدينار التونسي أكّد أنّ الدينار هو مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي.
وبعد الاستماع إلى السيدين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وافقت اللجنة بأغلبية الحاضرين على اعتزام الدولة إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية.

واجتمعت اللجنة بتاريخ 30 جوان 2016 واطلعت على اتفاقية ضمانات القروض المبرمة بين الجمهورية التونسية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 03 و06 جوان 2016 المتعلق بمنح ضمان الحكومة الأمريكية لإصدار الجمهورية التونسية قرضا رقاعيا بالسوق المالية العالمية وافقت على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
إياد الدهماني	شكيب باني